

مرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤
بتعديل المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦
بشأن تنظيم السياحة

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة،
وعلى المرسوم الأميري رقم (١) لسنة ١٩٨٥ بإنشاء المجلس الأعلى للسياحة،
وبناءً على عرض وزير الإعلام،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالقانون الآتي:

المادة الأولى

تنظيم السياحة، النص الآتي: يُستبدل بالبند «٢» من المادة (١١) من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦

مادة «١١ - تحديد رسوم منح تراخيص الخدمات والموقع السياحية ورسوم تجديدها وفرض رسوم على الخدمات الفندقة».

المادة الثانية

يضاف الى المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة مادة جديدة برقم (١١ مكرراً) نصها الآتي:

مادة «١١» مكرراً:

يعاقب كل من يخالف أحكام المواد (٢)، (٣)، (٤) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لأحكام هذه المواد بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك فضلاً عن جواز الحكم بغلق المنشأة أو إزالتها.

كما يعاقب على مخالفه قرارات وزير الإعلام الصادرة تنفيذاً للبند «٢» من المادة (١١) من هذا القانون بغرامة لاتجاوز خمسة آلاف دينار فضلاً عن الحكم على الخالف بذمته الرسمى الذى امتنع عن دفعه».

النهاية الثالثة

تلغى المادة (٨) من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة.

المادة الرابعة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
أمير دولة البحرين

مدرس في قصر الرفاع

بتاريخ: ١١ رجب ١٤١٥هـ
الموافق: ١٤ ديسمبر ١٩٩٤م